اللجنة الوطنية لمكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب
NATIONAL COMMITTEE
FOR AML & CFT

أنماط تمويل انتشار التسلح

دولة الكويت

أغسطس 2025

سياق تمويل إنتشار التسلح في الكويت

1. لم تشهد الكويت أي حالات مرتبطة بتمويل الإرهاب أو حالات التهرب من عقوبات صندوق النقد الدولي في الماضي، ولكن العوامل السياقية تشير إلى وجود بعض مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الكويت معرضة لبعض المخاطر في هذا الصدد.

2. علاقات الكويت مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية محدودة للغاية، لكنها قائمة. تحتفظ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بسفارة في مدينة الكويت، بينما لا توجد سفارة للكويت في بيونغ يانغ. في الماضي، استضافت الكويت عددًا كبيرًا من العمال الكوريين الشماليين، لا سيما في قطاع البناء، حيث ساهمت تحويلاتهم المالية في تمويل كوريا الشمالية. في عام 2019، فرضت الأمم المتحدة حظرًا على العمال الكوريين الشماليين في الخارج بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2397 (2017)، والذي التزمت به الكويت بإعادة جميع العمال الكوريين الشماليين إلى وطنهم. أدت هذه الخطوة إلى إغلاق قناة تمويل حيوية لكوريا الشمالية.

3. لا تزال بعض التبادلات التجارية المحدودة للغاية مستمرة بين الكويت وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، حيث بلغ إجمالي حجم السلع 28 ألف دولار أمريكي من واردات الكويت من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية و17.600 دولار أمريكي من الصادرات من الكويت إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عام 2023. وتتعلق الصادرات في الغالب بالمركبات المستعملة، بينما تشمل الواردات سلعًا في الغالب في فئات المعدات الإلكترونية والزيوت الأساسية/مستحضرات التجميل/مستلزمات النظافة.

4. لا توجد في الكويت أي مؤسسات مالية كورية شمالية مرخصة، ولا فروع لأي منها في كوريا الشمالية. كشف تحليل بيانات تدفقات الأموال الصادرة عن بنك الكويت المركزي للأعوام 2021 و2022 و2023 عن عدم إجراء أي تحويلات مالية من وإلى كوريا الشمالية عبر النظام المصرفي الكويتي أو من خلال خدمات تحويل الأموال الرسمية. ولم تُسجل أي طلبات عمل من مواطني كوريا الشمالية في الكويت.

5. إن موقع الكويت على مفترق طرق الشحن الرئيسية التي تربط أوروبا وأفريقيا وآسيا يجعل موانئها ومطاراتها مراكز لوجستية مهمة للتجارة الدولية. وهذا ينطوي على مخاطر معينة لاستخدام الكويت كقناة للمعاملات والتجارة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح، وخاصة عبر الطرق البحرية التي يصعب مراقبتها بشكل شامل، علماً بأنه قد يتم التصريح عن البضائع، بما في ذلك السلع ذات الاستخدام المزدوج (تلك ذات الاستخدامات المدنية والعسكرية)، بشكل خاطئ أو إعادة شحنها عبر الكويت لإخفاء وجهتها النهائية، مما قد يؤدي إلى إمكانية تسهيل نظامها المالي للمعاملات المتعلقة بتمويل انتشار التسلح عن غير قصد.

6. قد تجد الشركات في الكويت، وخاصةً في قطاعي الشحن والخدمات اللوجستية، صعوبةً في تتبع المستخدمين النهائيين للسلع التي تمولها أو تُسهّل نقلها، مما يزيد من خطر دعم أنشطة انتشار التسلح عن غير قصد. كما لا يزال تهريب البضائع عبر الحدود الصحراوية مع العراق مصدر قلق للسلطات الكويتية.

7. تُجري المؤسسات المالية الكويتية، بما في ذلك البنوك التجارية ومقدمو الخدمات المالية، عددًا كبيرًا من المعاملات التجارية العابرة للحدود والدولية، لا سيما مع دول في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. وقد تُسهّل شبكة الكويت الواسعة من الموردين والمقاولين في الصناعات المرتبطة بالبتروكيماويات والآلات والنقل، دون علمهم، تجارة السلع أو التقنيات ذات الاستخدام المزدوج المرتبطة بانتشار الأسلحة. وقد تُستخدم آليات تمويل التجارة الدولية، مثل خطابات الاعتماد أو التحصيلات المستندية، لتسهيل شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج التي تنطوي على مخاطر تمويل انتشار التسلح .

8. وتناقش الحالات أدناه التقنيات والأساليب المستخدمة من قبل أولئك الذين يشاركون في تمويل الانتشار والتهرب من العقوبات المتعلقة بالأنشطة المغطاة التي تندرج تحت أنظمة العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة **1718، 1874، 2087، 2094، 2270، 2321، 2356، 2231.**

9. يتم تجميع التصنيفات من:

- تقرير تمويل الانتشار لعام 2008 الصادر عن مجموعة العمل المالي (تقرير التصنيفات الخاصة بتمويل الانتشار).

- تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدةS/2016/157 - ؛
- تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدةS/2017/742 - ؛
- تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدةS/2018/171 - ؛
- منشور المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI) لعام – 2018 الاكتتاب في انتشار الأسلحة النووية :التهرب من العقوبات وتمويل الانتشار وصناعة التأمين؛
- تقييم مخاطر تمويل الانتشار الوطني للولايات المتحدة لعام 2022 و تقرير تصنيفات مجموعة آسيا /المحيط الهادئ لمكافحه غسل الأموال (APG)لعام 2024.

10.وتتعلق الحالات الموصوفة بالعديد من القطاعات المختلفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك القطاعات المالية والتجارية والشحن.

تصنيفات تمويل انتشار التسلح

التصنيف - 1 الوصول إلى النظام المالي العالمي

11.وبسبب إطار العقوبات المعمول به، فإن جهود تمويل انتشار الأسلحة النووية التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية غالباً ما تنطوي على استخدام شبكات من الشركات الصورية (شركات الواجهة) والمرشحين والمعاملات المنظمة بشكل غير عادي في العديد من الولايات القضائية.

<u>دراسة الحالة :1 شركة بان سيستمز وشركة غلوكوم</u>

استخدمت شركة بان سيستمز بيونغ يانغ (بان سيستمز) وشركاتها الوهمية شبكة واسعة من الأفراد والشركات والحسابات المصرفية الخارجية لشراء وتسويق الأسلحة والمواد ذات الصلة. إحدى هذه الشركات الوهمية هي شركة غلوكوم، التي تزعم بيع معدات وملحقات لاسلكية ميدانية، ولكن يُقال إنها تُدار من قِبل مكتب الاستطلاع العام (RGB)، وهو وكالة استخبارات تابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تُدير العمليات السرية للبلاد. تتألف الشبكة العالمية من أفراد وشركات وحسابات مصرفية في الصين وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والشرق الأوسط.

منذ عام 1998، استخدمت شركة بان سيستمز وشركة إنترناشيونال جلوبال سيستمز (وهي شركة ماليزية لها علاقات مع جلوكوم) حسابات بالعملة الأجنبية (بالدولار الأمريكي واليورو) في بنك ديدونج الانتماني (بنك في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) للحصول على إمكانية الوصول إلى النظام المالي الدولي من خلال حسابات مصرفية في ولايات قضائية أخرى (على سبيل المثال، الصين).

استُخدمت هذه الحسابات لتحويل الأموال إلى سلسلة توريد تضم أكثر من 20 شركة، تقع بشكل رئيسي في البر الرئيسي الصيني، وهونغ كونغ، وسنغافورة. في السنوات الأخيرة، تحوّلت هذه السلسلة بشكل شبه كامل إلى شركات في الصين وهونغ كونغ. وردّت معظم هذه الشركات منتجات إلكترونية، ومكونات لاسلكية، وأغلفة متوافقة مع معدات الاتصالات العسكرية التي تُعلن عنها شركة غلوكوم، بينما كانت شركات أخرى شركات نقل. كما أجرت الشبكة تحويلات منتظمة إلى جهات وساطة مختلفة تحمل أسماء صينية وكورية وأجنبية ورموزًا، وتعمل في الصين وإندونيسيا وماليزيا والشرق الأوسط.

<u>دراسة الحالة 2: العمليات المالية لشركة جلوكوم في ماليزيا</u>

بالإضافة إلى حساباتها المصرفية الأربعة لدى بنك دايدونغ الانتماني في بيونغ يانغ، سيطرت شركة غلوكوم وشبكتها من الكيانات المرتبطة بها على ما لا يقل عن 10 حسابات في أربع دول أخرى بين عامي 2012 و2017، من خلال شركات واجهة مقرها ماليزيا. وقد أتاحت هذه الحسابات الخارجية المتعددة لشركة غلوكوم نقل الأموال باستمرار بين الحسابات التي تسيطر عليها في بنوك ودول مختلفة في سياق تجارتها غير المشروعة.

كان كيم تشانغ هيوك، ممثل شركة غلوكوم في ماليزيا، هو صاحب الصلاحية الحصرية في التوقيع على حسابات الشركتين الوهميتين اللتين أدارهما، وهما إنترناشونال غولدن سيرفيسز وإنترناشيونال غلوبال سيستم. وعلى عكس حالات أخرى سعى فيها مواطنو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى إخفاء صلاتهم بالبلاد في الوثائق الرسمية، أظهرت أوراق التسجيل في بنك ماليزي استخدمه كيم أن البنك كان على علم تام بأن هذه الحسابات خاضعة لسيطرة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأعلن كيم تشانغ هيوك أنه مواطن كوري شمالي، مشيرًا إلى أن كوريا الشمالية هي أيضًا مصدر الأموال، وأنه ينوي افتتاح مصنع في ماليزيا.

إلى جانب حسابات الشركة الوهمية التي كان يُديرها، كان كيم تشانغ هيوك يمتلك أربعة حسابات شخصية في بنك ماليزي. كان يُنفق نفقاته اليومية بشكل شبه حصري باستخدام بطاقته الائتمانية، بما في ذلك عمليات سحب نقدي يومية متكررة من أجهزة الصراف الآلي حيث كانت عمليات السحب النقدي تُقسّم بين حساباته، مما حدّ من رؤية البنك لطبيعة نشاطه. ، وكذلك وجود عمليات ضخّ مبالغ نقدية كبيرة بشكل دوري أو إيداع شيكات داخلية كبيرة تُغذّي تلك الحسابات.

دراسة الحالة 3: الحفاظ على مكاتب التمثيل والوكلاء في الخارج

في فبراير 2017، حصلت لجنة خبراء الأمم المتحدة على معلومات تُشير إلى أن بنكين خاضعين للعقوبات، هما بنك دايدونج الائتماني (DCB) وبنك كوريا دايسونج (KDB)، كانا يعملان على الأراضي الصينية، من خلال مكاتب تمثيلية في دالیان وداندونغ وشنيانغ. وكان أحد مديري هذين المكتبين يشغل في الوقت نفسه منصب مدير شركة مُدرجة، وهي شركة DCB Finance Ltd.، المسجلة في جزر فيرجن البريطانية. وكانت شركة DCB Finance تُشارك DCB في عدة مهام، وعندما أُغلقت حسابات المراسلة الخاصة بـ DCB في عام 2005، أُنشئت DCB Finance لإجراء التحويلات البنكية والمعاملات التجارية نيابةً عنها.

أجرى ممثل شركة DCB وشركة DCB Finance في دالیان معاملات بالدولار الأمريكي، حيث تجاوزت قيمة المعاملات الفردية أحيانًا مليون دولار أمريكي. كما سهّل المدفوعات والقروض بين الشركات المرتبطة بـ DCB، وحوّل كميات كبيرة من النقد بالجملة المُحوّل إلى الصين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى أوراق نقدية بالدولار الأمريكي من فئات أعلى. بالإضافة إلى ذلك، أجرى الممثل أيضًا عمليات صرف عملات أجنبية بين الدولار الأمريكي واليورو، حيث حوّل الأرصدة بين DCB ومساهمها (وخاصةً بنك كوريا دايسونج). عندما أنشأت DCB مكاتب تمثيلية في شنيانغ أواخر عام 2012، وداندونغ عام 2014، تعاونت المكاتب الثلاثة في إدارة أنشطة الصرف الأجنبي والتحويلات والتبادلات النقدية بالجملة والقروض .

النوع الثاني - استخدام الدفاتر للتهرب من العقوبات المالية

12.من أبرز أساليب التهرب من العقوبات استخدام نظام السجلات المحاسبية، الذي يُجنّب تحويل الأموال مباشرةً عبر الجهات الخاضعة للعقوبات .ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الطريقة التي دفعت بها شركة غلوكوم لمورديها وأجرت التحويلات عبر شبكتها.

دراسة الحالة رقم :4 شركة غلوكوم تدفع للموردين

أولًا، يقوم أحد مواطني جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإيداع مبلغ نقدي كبير في أحد حسابات شركة "غلوكوم" في بيونغ يانغ. ويتم مطابقة هذا الإيداع من خلال دفتر الحسابات مع حسابات خاضعة لسيطرة "كيم تشول سام"، الممثل آنذاك لبنك "ديدونغ كريديت" في الصين. في اليوم ذاته أو في اليوم التالي، يباشر كيم تشول سام بتحويل المبلغ نفسه إلى المستلم المقصود في ماليزيا أو سنغافورة.

ولتنفيذ ذلك، تُحوَّل الأموال فعليًا من الحساب الذي تم تسجيل الإيداع فيه إلى شركة واجهة خاضعة لسيطرة كوريا الشمالية ومقرها هونغ كونغ، بعد خصم رسوم التحويل وعمولة الوسطاء. بعد ذلك، تقوم شركة الواجهة بتحويل الأموال إلى المستلم النهائي. ونتيجة لذلك، فإن المؤسسة المالية المستلمة في ماليزيا أو سنغافورة ترى فقط دفعة واردة من شركة الواجهة في هونغ كونغ، بدلاً من أن تراها واردة من النظام العالمي الدولي أو أنظمة بان – وهما أصحاب الحسابات الفعليين لدى بنك ديدونغ كريديت. وينطبق الأمر ذاته على البنوك الوسيطة التي تولّت معالجة هذه المعاملات، بما في ذلك تلك الموجودة في نيويورك، والتي لم تكن تملك أي رؤية واضحة بشأن مصدر المعاملة أو المستفيدين منها .بالإضافة إلى دفع مستحقات الموردين بهذه الطريقة، استخدمت غلوكوم نفس الآلية لتحويل الأموال داخل شبكتها، وتحديدًا بين حسابات شركات الواجهة التابعة لها في بيونغ يانغ وتلك الموجودة في ماليزيا.

وقد تم توجيه عملاء غلوكوم بعدم تحويل الأموال مباشرة إلى حسابات أنظمة بان أو الخدمات الذهبية الدولية، بل إلى حسابات أخرى بأسماء شركات واجهة في هونغ كونغ. ومن خلال بنك "ديدونغ كريديت، استخدمت غلوكوم حسابات بأسماء شركات واجهة ماليزية وسنغافورية، بالإضافة إلى أنظمة بان، لتلقي الحوالات من شركات واجهة في هونغ كونغ. وقد أنشأ كيم تشانغ هيوك(المعروف أيضًا باسم جيمس جين أو جيمس كيم)، وهو ممثل شركة أنظمة بان في ماليزيا، عدة حسابات داخل البلاد بأسماء شركات واجهة نيابة عن غلوكوم. وفي سلسلة من التحويلات إلى موردیها، قامت "غلوكوم" بتحويل أكثر من 350,000 دولار أمريكي من خلال ما لا يقل عن سبع شركات واجهة في هونغ كونغ، ضمن عدة معاملات تمت تصفيتها عبر ثلاثة بنوك مقرها نيويورك وبنك واحد في هونغ كونغ. وتُظهر السجلات أن دفع فاتورة واحدة غالبًا ما كان يتم عبر سلسلة من الدفعات من عدة شركات صورية، كوسيلة إضافية لإخفاء هوية الأطراف الحقيقية وتجنب كشف الأنشطة غير القانونية من قبل السلطات. أحد الموردين في سنغافورة والذي كان يتعامل مع غلوكوم كان يوظف مدير أعمال من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للعمل على "تأمين الأعمال" في البلاد، وقد قدم هذا المدير وديعة بقيمة 100,000 دولار أمريكي لصالح الشركة، تم تسوية أرصدتها لاحقًا، إلى جانب معاملات أخرى من شركات واجهة، دون الحاجة لإجراء تحويلات مباشرة مع كوريا الشمالية.

كما استخدم بنك ديدونغ كريديت نظام دفتر حسابات لإدارة عملياته في الصين. وقد مكّن هذا النظام ممثلي البنك العاملين في الخارج من استخدام حسابات بأسمائهم أو بأسماء شركات واجهة – لا تظهر أسماؤها في المعاملات – لتنفيذ تحويلات نيابةً عن جهات ومؤسسات مالية تابعة لكوريا الشمالية، بما في ذلك جهات مدرجة على قوائم العقوبات. وقد حافظ هذا النظام على بقاء الأموال في التداول خارج كوريا الشمالية من خلال استخدام عائدات صادرات السلع لتعزيز أرصدة البنك في الخارج. وكل ذلك لتفادي مخاطر انكشاف التحويلات البنكية المباشرة من أحد البنوك في بيونغ يانغ.

التصنيف - 3 إساءة استخدام الكيانات والترتيبات القانونية

13. الكيانات والترتيبات القانونية يمكن إساءة استخدام هذه الكيانات بطرق عديدة لتسهيل تمويل انتشار الأسلحة النووية. غالبًا ما توفر هذه الكيانات غطاءً من الشرعية يُمكّن من التدفقات المالية غير المشروعة، مما يُخفي الطبيعة الحقيقية للمعاملات ويُطمس تورط الدول والأفراد الخاضعين للعقوبات أو المشاركين في انتشار الأسلحة النووية .على سبيل المثال، استخدام شركة كوريا العامة للإنشاءات الخارجية مشاريع مشتركة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتحقيق الربح.

دراسة الحالة رقم :5 إنشاء مشاريع مشتركة لتوليد الإيرادات

أظهر تحقيقٌ أجرته لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن شركة كوريا العامة للإنشاءات الخارجية (جينكو/كوجين)، أن الشركة تتمتع بشبكة واسعة في عدة دول بالشرق الأوسط وأفريقيا وأوراسيا، حيث استغلت عمالًا، وتعاونيات محظورة، ومشاريع مشتركة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحقيق إيرادات طائلة .وزعمت إحدى الدول أن شركة جينكو/كوجين" عملت على توفير عمال كوريين شماليين في الشرق الأوسط بهدف كسب العملة الصعبة لكوريا الشمالية ."وتشير الأدلة إلى أن مشروعًا مشتركًا بين جينكو/كوجين وشركة إماراتية دعم أنشطة الشركة.

أظهرت وثائق تسجيل الشركة أن شركة جينكو/كوجين كانت مالكًا جزئيًا لكيان تعاوني/شركة مشتركة للإنشاءات في روسيا، حيث تعود ملكية الأغلبية إلى مواطن روسي .وكان لهذا الكيان القانوني حساب في بنك روسي .علاوة على ذلك، وُجد أن للشركة الروسية عناوين ومعلومات اتصال ومساهمين متطابقة مع ثلاث شركات أخرى، تعمل جميعها في أنشطة متعلقة بالإنشاءات .كما أظهرت وثائق تسجيل الشركة أن جينكو/كوجين كانت تدير مكتبين تمثيليين رسميين في روسيا، وكان يعمل فيهما رسميًا 17 مواطنًا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بالإضافة إلى الوجود الروسي، كانت لشركة جينكو/كوجين حضور في نيجيريا وساحل العاج وغينيا الاستوائية .في نيجيريا، سُجلت باسم "الشركة الكورية العامة للإنشاءات الخارجية جينكو (نيجيريا)، وفي ساحل العاج باسم" شركة كوريا العامة للإنشاءات المحدودة (كوجين جي إي إس إل) علاوة على ذلك، أدرج المكتب الأفريقي المشترك للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي شركة كوجين جي إي إس إل

على موقعه الإلكتروني، مُشيرًا إلى أنها شريك منفذ لمشروع ممول من غينيا الاستوائية .كما أعلن عن جينكو/كوجين بشكل منفصل كمقاول لمشروع ملعب ريبولا البلدي، حيث بلغت تقديرات الأرباح حوالي 30,500,000 دولار أمريكي.

التصنيف الرابع - السرقة وغسيل الأموال بالتعاون مع مجرمي الإنترنت المدعومين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

14.تُعدّ جماعات الجريمة الإلكترونية المرتبطة بكوريا الشمالية) وتحديدًا مجموعة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ((RGB) وسيلةً معروفةً لتسهيل برامج تمويل انتشار الأسلحة النووية في كوريا الشمالية .وقد عززت مجموعة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (RGB)على وجه الخصوص مجموعات القرصنة العسكرية، مثل تلك التي تُعرف باسم مجموعة لازاروس ومجموعة التهديد المستمر المتقدم .(APT38) 38 يُظهر المثال التالي من وزارة العدل الأمريكية تعدد الطرق التي يلجأ بها مجرمو الإنترنت المرتبطون بكوريا الشمالية إلى سرقة وغسل عائدات الجرائم، بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على العملات المشفرة.

<u>دراسة الحالة :6 اختراق RGB للمؤسسات المالية للحصول على المال والعملات المشفرة</u>

في فبراير 2021 ، تم الكشف عن لائحة اتهام ضد ثلاثة مبرمجين كمبيوتر من كوريا الشمالية بتهمة المشاركة في مؤامرة إجرامية واسعة النطاق لتنفيذ سلسلة من الهجمات الإلكترونية المدمرة، وسرقة وابتزاز أكثر من 1.3 مليار دولار من الأموال والعملات المشفرة من المؤسسات المالية والشركات، وإنشاء ونشر تطبيقات متعددة للعملات المشفرة الضارة، وتطوير منصة بلوكتشين وتسويقها بشكل احتيالي.

وفي الوقت نفسه، وجهت وزارة العدل الأمريكية الاتهامات أيضًا إلى المواطن الكندي غالب العمري، الذي وافق على الاعتراف بالذنب في مخطط لغسل الأموال واعترف بأنه غاسل أموال رفيع المستوى في مخططات إجرامية متعددة، بما في ذلك عملية سرقة بنكية عبر الإنترنت خطط لها قراصنة من كوريا الشمالية.

وشملت المخططات التي استخدمها كل من الكوريين الشماليين والمواطنين الكنديين ما يلي:
عمليات سطو إلكتروني من البنوك :محاولات من عام 2015 إلى عام 2019 لسرقة أكثر من 1.2 مليار دولار من البنوك في فيتنام وبنجلاديش وتايوان والمكسيك ومالطا وأفريقيا من خلال اختراق شبكات الكمبيوتر الخاصة بالبنوك وإرسال رسائل احتيالية إلى جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك.(SWIFT)

برامج الفدية والابتزاز الإلكتروني : إنشاء برنامج الفدية المدمر WannaCry 2.0 في مايو2017 ، والابتزاز ومحاولة ابتزاز الشركات الضحايا من عام 2017 حتى عام 2020 بما في ذلك سرقة البيانات الحساسة ونشر برامج فدية أخرى.

إنشاء ونشر تطبيقات العملات المشفرة الضارة : تطوير العديد من تطبيقات العملات المشفرة الضارة من مارس 2018 حتى سبتمبر 2020 على الأقل - بما في ذلك Celas Trade Pro و WorldBit-Bot و iCryptoFx و Union Crypto Trader و Kupay Wallet و CoinGo Tradeو Dorusio و CryptoNeuro Trader و - Ants2Whale والتي من شأنها أن توفر للمتسللين الكوريين الشماليين بابًا خلفيًا إلى أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالضحايا.

استهداف شركات العملات المشفرة وسرقة العملات المشفرة : استهداف مئات شركات العملات المشفرة وسرقة عشرات الملايين من الدولارات من العملات المشفرة، بما في ذلك 75 مليون دولار من شركة عملات مشفرة سلوفينية في ديسمبر2017 ؛ و 24.9مليون دولار من شركة عملات مشفرة إندونيسية في سبتمبر2018 ؛ و 11.8مليون دولار من شركة خدمات مالية في نيويورك في أغسطس 2020 حيث استخدم المتسللون تطبيق CryptoNeuro Trader الخبيث كباب خلفي.

عملة Marine Chain والعرض الأولي للعملة : تم تطوير وتسويق عملة Marine Chain في عامي 2017 و 2018 لتمكين المستثمرين من شراء حصص ملكية جزئية في سفن الشحن البحري، بدعم من سلسلة الكتل، مما يسمح لكوريا الديمقراطية الشعبية بالحصول سراً على أموال من المستثمرين، والسيطرة على المصالح في سفن الشحن البحري، والتهرب من العقوبات الأمريكية.

التصنيف – 5 العمال الذين يدعمون انتشار التسلح

15.في السنوات الأخيرة، استخدمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عمالها على نطاق واسع (لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات) لدعم أنشطة تمويل انتشار الأسلحة التي ينفذها النظام .تجدر الإشارة إلى أن عمال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يخضعون لأحكام محددة من قرارات مجلس الأمن، والتي تُلزم جميع عمال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الخارج، بغض النظر عن وضع تأشيراتهم، بالعودة إلى وطنهم.

16.وعلى نحو مماثل، استخدمت البلدان التي تواجه مخاطر انتشار التسلح طلابها الذين يدرسون في الخارج في دورات العلوم والهندسة، وهو ما يمكن استخدامه لاكتساب المعرفة والخبرة لاستخدامها في برامج أسلحة الدمار الشامل.

دراسة الحالة :7 عمال تكنولوجيا المعلومات المشاركون في تمويل انتشار التسلح

استخدمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عمال تكنولوجيا المعلومات المستقلين، الذين يُدّعون أنهم مُقدّمو خدمات شرعيون، لتوليد إيرادات تُمكّن من إعادتهم إلى وطنهم في نهاية المطاف .وعلى عكس الجهات السيرانية الخبيثة المرتبطة بحزب العمال الكوري الشمالي، غالبًا ما يكون عمال تكنولوجيا المعلومات في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تابعين لإدارة صناعة الذخائر المُصنّفة من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وهي الجهة المسؤولة مباشرةً عن الإشراف على برامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية في البلاد. في مثل هذه السيناريوهات، يُرسل موظفو تكنولوجيا المعلومات من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشكل رئيسي إلى الصين وروسيا، بالإضافة إلى عدة دول أخرى .ويعتمدون أحيانًا على تأشيرات سياحية أو دراسية لإخفاء حقيقة وجودهم في هذه الدول لتحقيق إيرادات للنظام، وبالتالي التهرب من العقوبات .ومع ذلك، لم تُطبّق الصين وروسيا حظر التأشيرات بفعالية في هذا الصدد، مما أتاح لهم فرصة إخفاء صلتهم بكوريا الديمقراطية الشعبية.

يُعلن بعض العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن خدماتهم على منصات العمل الحر، حيث يستخدمون أساليب متنوعة لإخفاء جنسياتهم أو صلاتهم بكيانات الدولة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، على غرار الأساليب التي يستخدمها نظام كيم للوصول إلى النظام المالي الرسمي .تشمل هذه الأساليب استخدام هويات مزورة) بما في ذلك الاستخدام المتكرر لبيانات اعتماد مزورة من قبل عدة عمال عبر منصات متعددة(، واستخدام شركات وهمية في دول ثالثة لتقديم خدماتهم .غالبًا ما يسعى العاملون في مجال تكنولوجيا المعلومات في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عمدًا إلى العمل عبر منصات لا تلتزم ببروتوكولات العناية الواجبة والامتثال للعقوبات.

دراسة الحالة رقم :8 كيان شراء صندوق المعاشات التقاعدية المعروف الذي يرعى الطلاب

أفادت معلومات طوعية وردت من وكالة استخبارات كندية بأن تعليم أحد الأفراد (الفرد 1) في كندا كان ممولًا من كيان معروف بأنه يشارك في أنشطة التزوّد بمواد متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ويقع هذا الكيان في الدولة (س)، كما أشارت المعلومات إلى احتمال أن يكون الفرد 1 يعمل كوكيل مشتريات.

وقد كشف تحليل المعلومات المتوفرة لدى مركز التحليلات المالية والمعاملات الكندية (FINTRAC) أن الشركة (أ)، التي تقع في الدولة (س)، قامت بإرسال تحويلات مالية إلكترونية إلى الفرد 1، بالإضافة إلى ثلاثة أفراد آخرين (الأفراد 2، 3 و4). وقد أشير في بعض التحويلات إلى أن الغرض منها هو "تكاليف الدراسة". وقد أُرسلت جميع التحويلات إلى حسابات مصرفية شخصية، وبلغ مجموعها حوالي 140,000 دولار أمريكي.

وباستثناء تلقيهم جميعًا أموالًا من الشركة (أ)، لم تُحدد أي علاقات ظاهرة بين الأفراد الأربعة. كما تبين أن الفردين 1 و2 يقيمان في مقاطعتين مختلفتين داخل كندا، في حين لم يتم العثور على عنوان لكل من الفرد 3 والفرد 4.

خلال الفترة نفسها، أشار تقرير المعاملات النقدية الكبيرة (LCTR) الوارد من مؤسسة مالية إيداعية إلى أن الشخص الثاني أودع أيضًا حوالي 10,000 دولار أمريكي في حسابه الشخصي .كما أشار التقرير إلى أن الشخص الثاني كان طالبًا.

من غير المعروف سبب تمويل الشركة" أ "لتعليم هؤلاء الأفراد الأربعة .مع ذلك، أشار مجال البحث الذي شاركت فيه الشركة" أ "إلى احتمال ارتباطها ببرنامج أسلحة الدمار الشامل .إضافةً إلى ذلك، كان معروفًا آنذاك أن الدولة" س "ترعى الطلاب الذين وافقوا على الدراسة في الخارج في برامج العلوم والهندسة .وكان يُشتبه في أن أهداف الدولة" س "كانت اكتساب المعرفة والخبرة في بعض المجالات التي قد تُفيد برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل.

التصنيف - 6 معاملات المكونات المستخدمة في صواريخ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

17.يصعب على دول مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحصول على المكونات المستخدمة في برامج انتشار التسلح .ولذلك، قد تُستخدم أنظمة دفع معقدة لإجراء معاملات تتعلق بهذه الأجزاء .يوضح المثال التالي نظام دفع دائري معقدًا استخدمته شركة كوريا تشونبوك للتجارة (تشونبوك) في بيونغ يانغ لشراء عدد كبير من أجهزة إرسال الضغط لاستخدامها في صواريخ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

دراسة الحالة :9 نظام الدفع الدائري الذي تستخدمه شركة تشونبوك للتجارة

شملت الخطة شركتين مقرهما تايبيه - شركة رويال تيم (RTC) وشركة أخرى الشركة (أ) بالإضافة إلى شركة كوريا الدولية للمعارض (KIEC)، وهي شركة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .وتم تنفيذ الخطة من خلال قيام الشركات الثلاث بتسوية ديون بعضها البعض، مما أدى إلى عدم الحاجة إلى أي معاملات أجنبية.

هنا، كانت لدى العديد من الشركات ديون مستحقة لشركات أخرى؛ كانت الشركة (أ) مدينة لشركة KIEC بمبلغ يقارب المبلغ الذي كانت تشونبوك مدينة به لشركة RTC مقابل مشاركة شركات تايبيه في معرض تجاري .حوّلت الشركة (أ) أموالاً إلىRTC ، بينما دفعت تشونبوك لشركة KIEC المبلغ المستحق لها، مما أدى فعلياً إلى إلغاء ديون الطرفين تجاه بعضهما البعض .غيّرت RTC لاحقاً تفسيرها للمعاملة بحذف ذكر الشركة (أ) وذكرت بدلاً من ذلك أن تشونبوك حوّلت أموالاً نقدية مباشرةً في بيونغ يانغ، والتي سلمتها RTC فوراً إلى KIECلتنظيم مشاركة شركات تايبيه في المعرض.

لم تتمكن شركة RTC من تقديم سجلات لأيّ من حالتي الدفع .وكان مديروها ملزمين قانونًا بالتصريح للسلطات بإيرادات العملات الأجنبية من شركة تشونبوك والبالغة 28,350 يورو .ومع ذلك، كان من المستحيل على السلطات التنظيمية اكتشاف أي معاملة .ويبدو أن شركة RTCتهربت من اللوائح المحلية، سواءً عن عمد أو سهوًا، وبالتالي ساعدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التهرب من العقوبات.

التصنيف - 7 تمويل الانتشار من خلال تجريد المعلومات

18.كشفت السلطات السنغافورية عن مخطط واسع النطاق تم من خلاله استغلال سلسلة من الشركات السنغافورية لنقل وإخفاء مصدر الأموال المستخدمة لصالح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدعم شحنات محددة متعلقة بالأسلحة ولأغراض أكثر عمومية.

دراسة الحالة رقم :10 تجريد المعلومات من قبل شركة تشينبو للشحن

وجهت محكمة سنغافورة اتهامات لشركة تشينبو للشحن) خاصة (ومديرها تان تشنغ هوي، بتقديم خدمات مالية أو نقل أصول أو موارد مالية إلى شركة أوشن ماريتايم مانجمنت المحدودة - (OMM) وهي كيان فرض عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات لدوره في ترتيب شحن الأسلحة بشكل مخفي من كوبا إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وجدت المحكمة أن السيد تان قد حوّل مبلغ 72,016.76 دولارًا أمريكيًا إلى وكيل شحن أجنبي مقابل الشحنة التي كانت على متن سفينة تشونغ تشون غانغ في يوليو) 2013 التي اعترضتها بنما .(ولم يُجر تشينبو أي فحص واجب قبل تحويل الأموال في 8 يوليو .2013 وقد

أجرى تشينبو 605 تحويلات خارجية بلغ مجموعها 40 مليون دولار أمريكي بين عامي 2009 و 2013نيابةً عن مواطني جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ووصف السيد تان نفسه بأنه" وكيل دفع "للشركة.OMM

أشارت وثائق المحكمة إلى أنه على الرغم من أن شركة تشينبو كانت تُدرج أسماء السفن في نماذج التحويلات الصادرة سابقًا، إلا أنها توقفت عن هذه الممارسة في النصف الثاني من عام .2010 ووفقًا لبيان السيد تان،" طرح البنك في الولايات المتحدة المزيد من الأسئلة عند إدراج اسم السفينة، وسترفض بعض البنوك المعالجة المعاملة بعد طلب المزيد من المعلومات ."ثم ذكر أن فرع بنك الصين في سنغافورة، الذي أجرت منه شركة تشينبو معاملة بقيمة 72,016.76 دولارًا أمريكيًا،" نصح] تشينبو [بحذف اسم السفينة من المعاملات، وكان البنك على علم بأن التحويلات تُجرى بناءً على طلب كيانات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية."
يبدو أنه نتيجةً لهذه النصيحة، بدأ السيد تان بحذف أسماء السفن من تفاصيل الدفع .وبالمثل، نصح تشينبو كيانات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في مناسبات عديدة بعدم إدراج هذه الأسماء في التحويلات الواردة، مما ساهم في التهرب من العقوبات .وذكرت إحدى الموظفات أنها تلقت تعليماتٍ بتضمين هذا التذكير في رسائل البريد الإلكتروني الصادرة .وأوضح موظف آخر أن التعليمات أُدرجت" جزئيًا لأن تشينبو أرادت الحصول على الأموال، وستُجمدها الولايات المتحدة إذا علمت أن التحويلات تتعلق بسفينة تابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ."يتوافق هذا التجريد من المعلومات مع ممارسات التهرب التي تتبعها كيانات وأفراد آخرون في مكتب إدارة الأصول.

التصنيف – 8 السلع الكمالية

19.تُنشئ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أيضًا حظرًا على استيراد/تصدير السلع الكمالية، إذ يُمكن للنظام إعادة بيعها لأثرياء الشعب الكوري الشمالي لتوليد إيرادات للحكومة، والتي يُمكن استخدامها لأغراض الانتشار النووي .يوضح المثال أدناه كيف تحايلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وشركاؤها على هذا الحظر.

دراسة الحالة :11 توريد السلع الفاخرة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

أسس تشونغ هوك ين) تشونغ (ثلاث شركات لتوريد سلع فاخرة مُحددة) مثل العطور، ومستحضرات التجميل، والساعات، والآلات الموسيقية (إلى جهات مختلفة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك في انتهاك للوائح الأمم المتحدة المتعلقة بكوريا الشمالية .وقد جرت الأنشطة المذكورة بين 27 ديسمبر/كانون الأول 2010 و 18نوفمبر/تشرين الثاني2016 ، على النحو التالي:
قامت شركة SCN Singapore Pte Ltd (SCN) بتوريد سلع فاخرة إلى أحد متاجر Bugsae في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛
قامت شركة) Sindok Trading Pte Ltd (Sindok المعروفة باسم BSS Global Pte Ltd منذ 5 فبراير (2015 بتوريد سلع فاخرة إلى شركة) New Hope Joint Venture Corporation بيونج يانج (في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛
قامت شركة) Laurich International Pte Ltd (Laurich المعروفة باسم Gunnar Singapore Pte Ltd منذ 15 أغسطس (2016بتوريد سلع فاخرة لشركة MG Corporation في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

بين نوفمبر 2011 ومايو2014 ، أُجريت معاملات تجاوزت قيمتها 5 ملايين دولار أمريكي عبر حساب في بنك دايدونغ الائتماني مع شركةSCN ، وكذلك مع شركة أخرى غير ذات صلة، وذلك لدفع ثمن بضائع مباعة في متجرBugsae ، بالإضافة إلى نفقات أخرى .كما أُجريت أكثر من 10 معاملات تراوحت قيمتها بين 70,000 و 150,000دولار أمريكي عبر هذا الحساب مع شركة SCN Singapore Pte Ltd، إلى حساب في شركة.Overseas-Chinese Banking Corporation Limited Singapore

أُرسلت البضائع إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشكل غير مباشر، عادةً عبر الشحن عبر الصين، مع الدفع عبر شركات وهمية مُسجلة في دول مثل هونغ كونغ وجزر فيرجن البريطانية وأنغيلا .ولوحظ أيضًا أن العديد من هذه المعاملات التجارية جرت خلال فترة أجرت فيها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عددًا متزايدًا من التجارب الصاروخية والنووية.

التصنيف - 9 إعادة تسمية وإعادة تسجيل السفن بعد التعيين) المعروف أيضًا باسم غسل هوية السفينة (

20.تستخدم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تقنيات متطورة ومعقدة لتزوير هويات سفن التوصيل المباشر التي تنقل النفط المكرر إليها أو إلى سفنها .وهذا يتناقض مع أبسط أشكال التلاعب الرقمي أو انتحال هوية نظام التعريف الآلي (AIS) للسفن، والذي عادةً ما يُكتشف في قواعد البيانات البحرية.

21.بما أن ملفات تعريف AIS المُفرغة هذه لم تعد مُرتبطة بسفينة مادية، يُمكن لأكثر من سفينة واحدة استخدام ملفات التعريف الرقمية .وقد استُخدمت المُعرّفات المُفرغة من قِبل سفن التوصيل المباشر عديمة الجنسية .يُوضح مثال سفينة نيو كونك أدناه كيفية تطبيق ذلك عمليًا.

دراسة الحالة رقم :12 ذا نيو كونك بدور ف .لونلاين

كانت" نيو كونك "ناقلة تغذية تُجري عمليات نقل من سفينة إلى أخرى مع" فيفين) "المعروفة الآن باسم" أون هونغ "التي ترفع علم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية(، حيث كانت الأخيرة تُسلّم النفط المكرر إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .وقد حُدّدت ارتباطات ملكية وإدارة وسجلات شركات مشتركة بين السفينتين، مما يشير إلى وجود كيانات متشابهة مرتبطة بأنشطة متعلقة بالعقوبات . وبدأت" نيو كونك "نفسها لاحقًا بتسليم شحنات غير مشروعة مباشرةً إلى ميناء نامبو بشكل متكرر، مما أدى إلى توصية بتصنيفها . ولمواصلة عمليات التسليم غير المشروعة، اعتمدت السفينة مُعرّفات سفن مُغسولة مختلفة، حيث أبحرت أحيانًا في عام 2020 باسم "موسون "56و"إف .لونلاين."

أشارت التحقيقات الإضافية في قضية سفينة" إف .لونلاين "إلى حالة أخرى من حالات غسل هوية السفن المعقدة، شملت سفينة" سموث سي "3 التي كانت تحمل علم تايلاند سابقًا، والتي أسفرت عن إنشاء هوية رقمية مزورة" - إف .لونلاين - "استخدمتها سفن مشبوهة مثل "نيو كونك "للتبديل إليها .وشملت هذه القضية أيضًا نفس الجهات وأحواض بناء السفن المستخدمة في غسل الهويات.ولتعزيز مظهرها بعد غسل هويتها، شوهدت السفينة نيو كونك راسية خلال النصف الأول من عام 2021 في حوض بناء السفن المملوك لشركة فوجيان بيهي لبناء السفن المحدودة، وتم طلائها بلون مختلف.

يرتبط تاريخ إدارة وملكية F. Lonline بسفن أخرى قامت أيضًا بغسل هويتها .في حين أن F. Lonline مدرجة حاليًا على أنها مملوكة ومدارة من قبل شركة Brilliant Trade International التي تأسست في هونغ كونغ منذ أكتوبر 2019 ، فقد كانت مملوكة لشركة Smooth Sea Co. Ltd.وتديرها، وأبحرت باسم Smooth Sea 3 من يونيو 2004 إلى يونيو 2019 ، قبل أن يتم نقلها إلى شركة Rui He HK Marine Co. Ltd.، للإبحار تحت علم واسم سفينة مختلفين .تم تسليم السفينة بعد شهر إلى شركة Cheng Xin Shipping Ltd.، التي أعادت رفع العلم تحت اسم بليز وأعيدت تسميتها إلى F. Lonline بعد ثلاثة أشهر .ارتبطت شركة Cheng Xin Shipping Ltd.التي تأسست في هونغ كونغ بسموث سي في قضية غسل هوية سفينة مشتبه بها .زارت السفن New Konk و Mouson و Hai Zhou 16868حوض بناء السفن Fujian Yihe وغادرت وهي ترسل هويات رقمية جديدة مزورة.

التصنيف - 10 التأمين البحري والتهرب من العقوبات

22.قد يستخدم أشخاص مُحددون منتجات التأمين المتعلقة بالقطاع البحري للتهرب من العقوبات الدولية .ومع ذلك، بدلاً من استخدامها لجمع الأموال مباشرةً لانتشار الأسلحة، يُستخدم التأمين عادةً لتسهيل أنشطة أخرى مرتبطة بالانتشار .ويمكن توضيح ذلك من خلال حالة السفينتين "*لايتهاوس وينمور* "و" *بليونز رقم. 18*"

دراسة الحالة رقم :13 منارة وينمور، ومليارات رقم18 ، واحتيال التأمين

أصبحت عمليات النقل من سفينة إلى سفينة وسيلة شائعة للتهرب من العقوبات، حيث شهد تواترها وقيمتها زيادات غير مسبوقة منذ عام 2018.وقد أظهر تحقيق فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن عمليات نقل النفط مثالاً متطوراً للغاية على تزوير هوية السفن المرتبط بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مسلطاً الضوء على أساليب جديدة للتهرب من العقوبات أحبطت جهود العناية الواجبة التي بذلها تاجر السلع الرائد في المنطقة، بالإضافة إلى بنوك الولايات المتحدة وسنغافورة التي سهلت مدفوعات الوقود وشركة تأمين رائدة في المملكة المتحدة

وفرت الحماية وتغطية التعويض لإحدى السفن المعنية .وتؤكد الحالة نفسها على ضعف الإبلاغ والرقابة والرصد والسيطرة على السفن التي تمارسها دول أعلام الملاءمة التي يبدو أن السفن تبحر تحت ولايتها القضائية، وعدم تنفيذ عقوبات التجميد.

في عام2018 ، تبين أن سفينتين تنتهكان قرار مجلس الأمن رقم(2017) 2375 ، حيث كانت أنشطتهما تتمركز في المقام الأول في مقاطعة تايوان الصينية، في حين تم تسجيل شركاتهما في ولايات قضائية متعددة، بما في ذلك جزر فيرجن البريطانية، وهونغ كونغ، وجزر مارشال، وساموا، وسيشل، والسفن التي ترفع علم هونغ كونغ وبنما.

نقلت الناقلتان) لايتهاوس وينمور التي ترفع علم هونغ كونغ، وبليونز رقم 18 التي ترفع علم بنما (وقود الديزل البحري إلى ناقلات ترفع علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية .أبحرت الناقلتان من كوريا الجنوبية، وأوقفتا نظام التعريف الآلي الخاص بهما قبل وبعد أيام قليلة من عملية النقل .وتزايدت الشكوك عندما عادت الناقلتان إلى ميناء المغادرة، بدلاً من الإبحار إلى ميناء الوصول المُراد في تايوان .احتجزت جمهورية كوريا الناقلة لايتهاوس وينمور للتحقيق في 24 نوفمبر/تشرين الثاني.2017

وأبرزت التحقيقات في قضية الناقلة" لايتهاوس وينمور "أن الناقلة تم استئجارها قبل وقت قصير من نقلها من سفينة إلى أخرى من قبل شركة" أوشيانك إنتربرايز "المحدودة، وهي شركة من جزر مارشال، عبر وسيط مقره سنغافورة.

التصنيف - 11 قضية التهرب من العقوبات

23.في كثير من الحالات، تتعلق قضايا التهرب من العقوبات بشراء سلع ذات استخدام مزدوج، قانونية تمامًا، تُستخدم بطريقة تتعارض مع نظام عقوبات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية .في المثال التالي، ليست السلع وحدها هي المشكلة، بل توفيرها للأفراد والشركات المدرجة في نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

دراسة الحالة رقم :14 مخالفة قوانين العقوبات

في عام ٢٠٢١، حكمت المحكمة العليا في نيو ساوث ويلز على مواطن أسترالي مولود في الخارج بالسجن ثلاث سنوات وستة أشهر لمخالفته قانون العقوبات الأسترالي المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية .استخدم هذا الشخص حسابات مصرفية خارجية وسلسلة من الشركات الأسترالية الوهمية للتوسط في تجارة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجموعة متنوعة من السلع، بما في ذلك الفحم والجرافيت وخام النحاس والذهب والنفط الخام) بما في ذلك شراء البنزين الإيراني نيابةً عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (والصواريخ والتكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ .كانت هذه هي المرة الأولى التي تُوجَّه فيها اتهامات في أستراليا لانتهاك العقوبات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.